كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت، في افتتاح الندوة حول أخلاقيّات علم الأحياء تحت عنوان : "تحدّيات أخلاقيّة جديدة"، نظّمتها كليّة الطبّ بالتعاون مع ال"يونيسكو"، في ٢٦ نيسان (أبريل) ٢٠١٨، في الساعة السادسة مساءً، في حرم العلوم الطبيّة.

نحن فخورون جدًّا، في جامعة القدّيس يوسف في بيروت ولبنان، أن نستقبلكم ونرحّب بكم في جامعتنا العريقة وهي التي تأسّست في العام ١٨٧٥، تلتها كليّة الطبّ في العام ١٨٨١. في العام الماضي، عقدتم إجتماعكم السنويّ في جامعة "كوميلاس" Comillas في مدريد، وهي جامعة يسوعيّة. الحظّ يحالفكم هذا العام لأنّ البروفسور رولان طنب، عميد كليّة الطبّ وعضو لجنتكم، قام بدعوتكم وجذبكم مرّة أخرى نحو جامعة تعرّف عن نفسها على أنّها يسوعيّة وتتبع التقليد التربويّ اليسوعيّ، مع تمتّعها بالإستقلاليّة الذاتيّة التي تزوّدها بحريّة اتّخاذ المبادرة من أجل أن تحقّق مهمّتها الأكاديميّة بطريقة أفضل. إنّ جامعتنا القائمة خارج الحيّز الأوروبيّ، في مدينة بيروت هذه التي لطالما عُرِفَت بصلة الوصل القائمة بينها وبين الشرق والغرب، تساهم في تنشئة النُخَب التي ساهمت في صنع لبنان، وطننا هذا الفخور بموارده البشريّة التي تتألّق في لبنان وعلى المستوى الدوليّ. تواصل جامعاتنا الأكثر عراقة التعليم باللّغة الفرنسيّة أسوةً بجامعتنا، أو باللّغة الإنجليزيّة كما هو الحال في الجامعة الأمريكيّة في بيروت. هذا لم يمنعنا من أن نكون في خدمة اللّغة العربيّة التي كانت تعيش عصر نهضتها، خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بفضل أعمال أفضل النحويّين والأدباء في جامعاتنا.

أعزّائي أعضاء اللّجنة الدوليّة لأخلاقيّات علم الأحياء، في وقت ترزح فيه بلادنا تحت وطأة حمى الإنتخابات، وهذا مؤشّر لوجود هذه العصارة من الديمقراطيّة التي لا تزال تعزّز مؤسّساتنا باستمرار. في هذا الجوّ تنعقد ندوتكم السنويّة. في الواقع، في هذا النظام السياسيّ القائم دستوريًّا على أسس الطائفيّة وعلى تحقيق الانتماء المثاليّ للمجتمع، ليس من غير المألوف أن نجد في هذا الدستور نفسه تعزيزًا لقيمة حريّة الفكر والكلام، والتعليم والضمير الفرديّ، وحتّى ذكر المواطنة كمرجع للانتماء إلى الوطن. هذا يعني أنّ التفكير حول الأخلاق والأخلاقيّات، وكذلك كلّ نهج في أخلاقيّات علم الأحياء، يأتي في هذا السياق السياسيّ والأكاديميّ والإجتماعيّ، كمساحة مهمّة تهيّء له، خاصّةً أنّ هذا التفكير الذي يسبق اتّخاذ القرارات اللازمة في الحياة اليوميّة يصبح

ضرورة وجوابًا على الأسئلة التي تُطرَح في وضع معيّن، داعيًا إلى المماحكة العمليّة (التي تهتمّ بقضايا الضمير). ونجد هذه المماحكة على المستوى الرسميّ اللّبنانيّ ضمن لجنة يعيّنها رئيس مجلس الوزراء وتؤيّدها التشريعات المحدثة والآنيّة إلى حدّ ما، وتتألّف من أفضل علماء الأخلاق وأخلاقيّات علم الأحياء، وذلك بعد سنّ القانون رقم ٢٨٨ في العام ١٩٩٤ الذي يحمل عنوان "قانون أخلاقيّات مهنة الطبّ" وكذلك القانون رقم ٥٧٤ بشأن "حقوق المرضى والموافقة المستنيرة" الصادر في العام ٢٠٠٤ ؛ من المهمّ أن نشير أنّ هذه اللّجنة، بالإضافة إلى مهامّها العاديّة، وضعت شرعة لأخلاقيّات البحث العلميّ في لبنان والتي انضمّت إليها الجامعات في لبنان التي تتناول الجزء الأكبر من البحوث العلميّة. في هذا السياق كيف لا نذكر العمل الدؤوب والكبير الذي تقوم به لجنتا الأخلاقيّات في جامعتنا، إحداهما موجودة في المستشفى الجامعيّ "أوتيل ديو دو فرانس" منذ العام ١٩٨٨ وتعمل في خدمة جميع الجهات الفاعلة في المستشفى وتتعامل مع قضايا لا تقتصر فقط على طبيعتها العلميّة أو التقنيّة ؛ إنّها مسائل تتعلّق أيضًا بقيم الإنسانيّة، و"معنى" العديد من الممارسات الطبّية التي أصبحت ممكنة وبشكلٍ غير متوقّع. على مستوى الجامعة، هناك لجنة أخلاقيّات أخرى يمثّل أعضاؤها جميع المؤسّسات الأكاديميّة المسؤولة عن المراجعة الأخلاقيّة لجميع الأبحاث من رسائل الماستر إلى أطاريح الدكتوراه ممّا يُسبغ على عملنا الأكاديميّ بعض المناعة الأخلاقيّة فيما يتعلّق بعمليّات إمكانيّة القيام بالبحوث والتوصّل إلى الاستنتاجات من خلالها.

أيّها الأصدقاء الأعزّاء، صحيح أنّ عدم الاستقرار في البلاد المرهون بالإضطرابات المتنوّعة، بما في ذلك وجود مليون لاجئ سوريّ فيها، وعدم الشفافيّة على مستوى الإنفاق العامّ والأزمة الإجتماعيّة والماليّة، كلّها أمور تُظهر أنّ بلدنا يعاني من عجز لا بل من هشاشة على مستوى تبنّي القواعد القائمة على أسس راسخة على المستوى الأخلاقيّ، وليس فقط على المستوى الطبّي، لا بل في طرق العمل على المستويين الإجتماعيّ والسياسيّ. أمنيتنا أن يوقظ فينا هذا الأسبوع، الزاخر بالأعمال، الضمير الأخلاقيّ المرهف أكثر فأكثر فترتبط نوايانا بأعمالنا لكي لا تكون الأخلاقيّات مجرّد كلمة تلوكها ألسنتنا بل مشروعًا يخلّص مستقبل البلاد والناس.